# دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية فى مصر

د. إبراهيم السيد المليجي[1]·

## 1 - مقدمـة:

واجهت مهنة المراجعة أزمة المسئولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلى والعالمي بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين المحتملين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم أعطاء مراقبي الحسابات أشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات مثال ذلك ما حدث في شركات توظيف الأموال وبنك الاعتماد والتجارة في مصر , والانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين مثل شركة انرون للطاقة .

ويمكن القول أن تلك الانتقادات الواسعة وما يتبعها من تحريك الدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة تعبر عن التباين الموجود بين اعتقادات وادراكات مستخدمي القوائم المالية لواجبات ومسئوليات مراقبي الحسابات , وبين اعتقاد وإدراك المراقب نفسه لتلك المسئوليات وهو ما أدى إلى ظهور ما أصطلح على تسميته بفجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية.

وهذه الفجوة ما هي إلا زعزعة لثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية بالنسبة للخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة الأمر الذي ينعكس على مصداقيتهم في القوائم المالية التي تمثل مصدر المعلومات الاساسى لاتخاذ القرارات ( Sikka et al.1998,P.299 ).

لذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات على المستوى الدولي والمحلى , في محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير . فعلى المستوى الدولي , اهتمت المنظمات الدولية

بوضع مبادى لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادى في الواقع العملي . ومن أهم الأمثلة ,مبادى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات والتي أصدرت في عام 1999 وروجعت في عام 2004

( OECD,2004) ومبادى معهد التمويل الدولي في مجال حوكمة الشركات والآليات اللازمة لتشغيل هذه المبادى ( IIF,2002,PP.11-19 ).

وعلى المستوى المحلى , تتزايد الأهمية المحورية الخاصة بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في مصر , ففي عام 2001 تم الانتهاء من أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر ,حيث قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية ,

---

[1]· مدرس – قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

وشارك فيه عدد من المراكز البحثية ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين . ( World Bank –IMF,sep. 2001 ) .

كذلك صدر في أكتوبر عام 2005 دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر , ودليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام ( وزارة الاستثمار , مركز المديرين ,أكتوبر 2005 ). وقد أشار تقرير البنك الدولي – السابق الإشارة إليه – إلى أن مفهوم ومبادى حوكمة الشركات في مصر متواجدة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية , ومن أهمها قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 , وقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 , وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 , وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 , وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي رقم 93 لسنة 2000 , وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات المصرية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ويلاحظ أن هناك علاقات تأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات , فعلى سبيل المثال , وجود قانون فعال للشركات يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمساكها والقوائم المالية التي يجب نشرها من الممكن أن يؤدى إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية وبما يحقق الإفصاح والشفافية من اجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون , كما أن وجود لجنة مراجعة فعالة كمجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة لديها المستوى الملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة المحاسبية والمالية تتولى الإشراف المستقل على عملية إعداد التقارير المالية

من الممكن أن يؤدى إلى ارتفاع مستوى جودة الآليات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية , ووجود قواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات التي يتم قيد أوراقها المالية بالبورصات من الممكن أن يؤدى إلى تفعيل الآليات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات .

( العسيلي , 2005 ) .

ونظرا لتعدد العلاقات التأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات , فانه سوف يتم التركيز في هذا البحث على دراسة واختبار العلاقة التأثيرية بين فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية بمصر واليات حوكمة الشركات .

والسؤال الذي يمكن طرحه الآن :ما هي إمكانيات تفعيل آليات حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية ؟ ويأتي هذا البحث كمحاولة للإجابة على السؤال السابق .

## 2 - مشكلة البحث:

تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، ومراقب الحسابات. ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين من آليات الحوكمة، حيث يختص النوع الأول بإدارة المنشأة ذاتها، مثل قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل الشركة، مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، قوة واستقلال لجنة المراجعة، ودرجة اعتماد إدارة الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

بينما يختص النوع الثاني بمراقب الحسابات، الذي يقوم باعتماد القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركة وإبداء رأيه الفني عليها، وتشمل آليات تحقق الرقابة على أداء مراقب الحسابات مثل التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية، درجة استقلال مراقب الحسابات، مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية، معايير رقابة الجودة، ومدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل المراجعة.

ومن ناحية أخرى، فقد توصلت الدراسات (Sweeney (1997), Epstein (1994 راضي (1999)، صالح (2003)" إلى وجود فجوة توقعات في بيئة المراجعة بين توقعات مستخدمي تقرير مراقب الحسابات وبين ما يقدمه مراقب الحسابات فعلاً في تقريره، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية التي يحتوي عليها تقرير مراقب الحسابات.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية بمصر .

## 3 - هدف البحث:

تهدف الدراسة في هذا البحث – بشكل رئيسي – إلى استطلاع آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

أ - دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

ب - تحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بفجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

جـ- تحديد مدى صحة فروض الدراسة والتي تتناول اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

د - دور مهنة المحاسبة والمراجعة في محاولة تضييق تلك الفجوة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية وما ورد بالأدب المحاسبي والقواعد المنظمة لمحتوى تقرير مراقب الحسابات.

## 4 - أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة للاعتبارات التالية :

أ – ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتضييق فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية , حيث اهتمت معظم الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين كل من : قرار قبول العميل , أجراء الاختبارات الأساسية وتوقيتها , الإفصاح عن عناصر الحوكمة ,دعم مراقب الحسابات في خلافاته مع الإدارة ,

قرارات مراقبي الحسابات بشان تخطيط عملية المراجعة .

ب – وجود تصور في الدراسات السابقة حيث اقتصرت على دراسة بعض آليات الحوكمة دون الأخرى , وكذلك اقتصرت على دراسة أثار بعض آليات حوكمة الشركات على بعض مراحل عملية المراجعة دون الأخرى .

ج – الدراسات السابقة طبقت في بيئات أجنبية مثل أمريكا , استراليا , كندا , وسنغافورة ولا توجد دراسات تطبيقية في هذا المجال بمصر ,فهذا البحث ينطوي على دراسة تطبيقية في مجال الممارسة المهنية بمصر .

## 5 - منهج وخطةالبحث:

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث يتبع البحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي معاً وذلك بهدف استقراء وتصنيف أدبيات المراجعة والمعايير المهنية في مجال حوكمة الشركات وفجوة التوقعات في بيئة المراجعة، محاولة استكشاف أسباب وجود تلك الفجوة، واستنباط الحلول الممكنة لتضييق تلك الفجوة.

في ضوء مشكلة البحث وهدفه ومنهجه تتضمن خطة البحث ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول : استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال فجوة التوقعات بصفة عامة وبمصر بصفة خاصة.

المبحث الثاني : استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال حوكمة الشركات بصفة عامة والعلاقة بفجوة التوقعات بصفة خاصة.

المبحث الثالث : استقراء وتقييم الوضع فى مصر بشأن العلاقة بين حوكمة الشركات واشتقاق فروض البحث.

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة .

## المبحث الأول

## استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال فجوة التوقعات بصفة عامة وبمصر بصفة خاصة

### 1 - مفهوم فجوة التوقعات:

توصلت اللجنة التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعروفة باسم لجنة كوهين إلى وجود فجوة توقعات في المراجعة، وأن سبب هذه الفجوة أن المستخدمين لتقارير مراقب الحسابات يتوقعون من مراقبي الحسابات أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة، وأن يعدو تقارير عن أداء الإدارة، وأن يكتشفوا العمليات غير القانونية والاختلاسات وعدم تلبية مراقبي الحسابات لتوقعات المستخدمين في تلك الأوجه أدى إلى ظهور فجوة التوقعات (AICPA, 1978) كما يعرف (Lee, 1994) فجوة التوقعات بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مراقبي الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وإخفاق مراقبي الحسابات في أداء عملهم بالشكل المطلوب.

كما عرفها باحثان آخران (Chandler & Edwards, 1996) بأنها تعني الفارق الجوهري بين ما يتوقعه المجتمع من عملية المراجعة وما تقدمه مهنة المراجعة فعلاً للمجتمع.

مما سبق يتضح أن فجوة التوقعات تشير عموماً إلى الاختلاف فيما بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراقبي الحسابات وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراقبي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.

وتتكون فجوة توقعات المراجعة من فجوات عديدة مختلفة بين مراقبي الحسابات وبين كل واحد من المجموعات المستخدمة الأخرى أو بينهم وبين الجمهور العام. إن كل من المجموعات المستخدمة والجمهور غالباً ما يشار إليها بتعبير أصحاب الشأن والمصلحة في الشركة.

ويرى (لطفي، 2003) أنه بخلاف الأطراف أصحاب المصلحة الذين يهتمون بنتائج الأعمال والموقف المالي للشركات الفردية، فإن هناك أطراف يمثلون الزعماء والأطراف ذات الضغط الذين يتعين أخذهم في الاعتبار عندما يتم دراسة فعالية وظيفة المراجعة وفجوة توقعات المراجعة على النحو التالي:

أ ) **السياسيون:** قد يكون لديهم مصلحة حقيقية من وراء أداء مراقبي الحسابات، لذلك إذا ما كان هناك غش جوهري في مجتمع في طور البناء،

ولم يتم اكتشاف ذلك الغش عن طريق مراقب الحسابات، فإن الجمهور العام قد يلوم ويعاتب السياسيين عن عدم ضمانهم وتأكيدهم على أن عملية المراجعة كانت فعالة. قد يتزايد نطاق عملية المراجعة كأستجابة لمثل ذلك الضغط من الجمهور العام، وقد يحتمل بالطبع أن يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.

ب) **المنظمين:** وهم القائمين على مصلحة الشركات أو هيئة سوق المال أو الجهات المتعددة المحددة عن طريق قانون الشركات أو قانون رأس المال أو مجلس ممارسات المراجعة ومجلس التقارير المالية بالإضافة إلى مجلس المعايير المحاسبية. ومن الأهمية بمكان القول بأن عملية التنظيم قد غيرت العلاقات عن طريق فرض واجبات ومسئوليات على البعض وإعطاء حقوق للبعض الآخر مما قد يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.

جـ) **الأكاديميين:** يأخذ الأكاديميون في السنوات الحديثة مزيد من الأهمية لتفعيل عملية المراجعة، وقد يكون هناك جدال حول وجود تأثير لبعض الأكاديميين على ما الذي يعتقده الجمهور العام بخصوص التنظيمات المهنية ومراقبي الحسابات، وربما للمدى الذي معه يغيرون من نطاق اتجاهات تلك الجهات ومراقبي الحسابات.

ويميل الباحث إلى تبني تعريف (P0rter, 1993) لفجوة التوقعات في المراجعة بأنها الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراقبي الحسابات، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراقبي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم، وقد حددت هذه الدراسة مكونات فجوة التوقعات في المراجعة بالتالي:

1 - **فجوة المعقولية:** وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع (المستفيدين من خدمات المراجعة) من مراقبي الحسابات إنجازه، وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة.

2 - **فجوة الآداء:** وتنشأ نتيجة التباين في التوقعات المعقولة من جانب المجتمع (المستفيدين) لما يجب أن يقوم به مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي لمراقب الحسابات. وتنقسم إلى:

أ ) الفجوة بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من مراقبي الحسابات والمهام المطلوبة من مراقبي الحسابات من خلال المعايير والإصدارات المهنية ويطلق عليها نقص المعايير.

ب) الفجوة بين المعايير المتوقعة للآداء للمهام الحالية لمراقبي الحسابات والآداء الفعلي لهم ويطلق عليها عدم كفاية أو قصور الأداء.

ويرى الباحث أن التحديد السابق لمكونات فجوة توقعات المراجعة، كان محدوداً في نطاقه، فلم يدرس كافة عناصر فجوة توقعات المراجعة. على سبيل المثال فالاستقلال والحياد لم يتم عرضه بالرغم من أنه يعتبر أحد الجوانب الهامة للفجوة، كما لم يتم تحديد جوانب الضغوط كأحد الأسباب الممكنة لحدوث تلك الفجوة. وقد حددت دراسة (لطفي، 2003) سببين محتملين لتلك الفجوة هما:

أ ) نقص الكفاية المهنية والتي تتضمن نقص العناية، نقص المعرفة، نقص الخبرة.

ب) نقص استقلال مراقب الحسابات عندما يؤثر أصحاب المصلحة ذو النفوذ القوي على كفاية واستقلال مراقب الحسابات عن طريق فرض متطلبات محددة فعلى سبيل المثال يفشل مراقب الحسابات في التقرير الذي يعده عن شكه بخصوص استمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها.

## 2 - الدراسات السابقة:

وتشير الدراسات إلى تزايد الاهتمام حول واجبات مراقب الحسابات فيما يتعلق بالعديد من القضايا التي تهم الأطراف المختلفة المستفيدة من خدماته، ونظراً لأهمية تقرير مراقب الحسابات والدور المنوط به، فقد أهتمت بعض هذه الدراسات بالتعرف على دور تقارير المراجعة في تحسين عملية الاتصال بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، بينما اهتم البعض الآخر بالتعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة بخصوص مسئوليات مراقبي الحسابات ومحاولة تحقيقها.

ففي دراسة عن صياغة تقرير المراجعة والمصطلحات التي يستخدمها مراقب الحسابات للتعبير عن رأيه حدد (Holt and Maizer, 1999) بعض العوامل المرتبطة بالمعاني الخاصةبكل من مصطلحي الصدق والعدالة. فبالنسبة للعدالة يقصد بها اتفاق القوائم المالية مع الأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة متضمناً الإفصاح المناسب والكافي عن البيانات المالية والسياسات المحاسبية المطبقة، كذلك اتفاقها مع متطلبات العقد الابتدائي والنظام الأساسي واللوائح

المعمول بها بالمنشأة، وكافة متطلبات القوانين المنظمة لأعمال المنشأة. أما بالنسبة للصدق فيقصد به أن تكون القوائم المالية ذات مصداقية بحيث لا تحتوي على تحريف أو تشويه متعمد للبيانات التي تتضمنها، كما أنها خالية من أي حذف أو إغفال لبيانات تكون لها أهميتها في التعبير عن المركز المالي الحقيقي أو نتائج أعمال المنشأة. وفي إطار الدراسات التي قامت باستطلاع آراء الفئات المهتمة بتقرير مراقب الحسابات فقد أجرى كل من (Epstein and Gliger, 1994) دراسة لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين في التأكيدات الواردة بتقرير مراقب الحسابات، واستخلصا وجود فجوة كبيرة بخصوص تلك التأكيدات. فبينما يشير 51% من المستثمرين الذين تم استقصاء آراءهم إلى اكتفائهم بالتأكيد المعقول من جانب مراقب الحسابات على عدالة القوائم المالية، أشار نحو 47% إلى حاجاتهم إلى تأكيد مطلق من جانب مراقب الحسابات بعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء المؤثرة. ولتخفيض هذه الفجوة أكد الباحثان على ضرورة إعادة النظر في دور مهنة المراجعة وطبيعة الرأي في تقرير مراقب الحسابات.

وفي نفس الاتجاه أستخلص (Gibson et al., 1998) ضرورة إيجاد أرضية مشتركة بين المراقب من جهة وعملاؤه ومستخدمي تقرير المراجعة من جهة أخرى، بخصوص تحديد أهداف وطبيعة عمليات المراجعة، ومسئوليات كل من الإدارة والمراقب، على أن يضمن في تقرير المراقب صراحة. كلما تم إجراء دراسة أخرى بهدف التعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة فيما يتعلق بمسئوليات مراقبي الحسابات ومحاولة تحقيقها، حيث أوضحت دراسة (Gay et al., 1997) أن مستخدمي القوائم لديهم توقعات غير معقولة بخصوص مسئوليات مراقبي الحسابات عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توعيتهم بمسئوليات مراقبي الحسابات وحدود عملية المراجعة، ودرجة التأكد الذي يمكنهم توقعه بمعقولية من مراجعة القوائم المالية.

وفي دراسة أخرى قام بها (Sweeney, 1997) لتوقعات مستخدمي القوائم المالية الخاصة بمدى مساهمة مراقب الحسابات في جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، توصل الباحث إلى أن هذه التوقعات تكون غالباً مختلفة مع توقعات مراقبي الحسابات، وخلصت الدراسة إلى وجود اختيارين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:

- محاولة تعليم المجتمع مضمون وأهداف عملية المراجعة.
- تغيير طبيعة وظيفة المراجعة للوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

وقد أوضحت الدراسة أن الفشل في علاج فجوة التوقعات قد يؤدي إلى فرض نظم أو تدخلات على المهنة من خارجها.

كما تناولت دراسة (Humphrey et al., 1992) دراسة فجوة التوقعات في المملكة المتحدة، وذلك اعتماداً على استقصاء بريدي للوقوف على معتقدات وتصورات مستخدمي القوائم المالية حول الأمور المرتبطة بفجوة التوقعات. ولقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة التأكيد على الوجود الفعلي لفجوة التوقعات في المملكة المتحدة، والوقوف على العديد من الأسباب التي تتعلق باختلاف وجهات النظر بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول طبيعة المراجعة والمهام الحالية لمراقبي الحسابات والدور المرتقب منهم، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات الخاصة بتضييق تلك الفجوة.

وفي نفس الأتجاه يقرر (Zeune, 1997) في دراسته أن رفض مراقبي الحسابات لقبول مسئولية الحماية من الغش والتلاعب أدى إلى فجوة توقع بين مهنة المراجعة ومستخدمي القوائم المالية، كما أوصت الدراسة أن أحد وسائل تضييق فجوة التوقعات هو قبول مراقبي الحسابات مزيداً من مسئولياتهم الإيجابية في البحث عن الحماية من الغش والتلاعب.

وباستعراض أهم ما جاء بالأدب المحاسبي وما تناوله بعض الباحثين من دراسات وبحوث بخصوص تقرير مراقب الحسابات وفجوة التوقعات، فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- وجود فجوة ما بين توقعات كل من المستثمرين ومستخدمي التقرير بصفة عامة من جهة، ووجهة نظر مراقبي الحسابات من جهة أخرى بخصوص دور ومسئوليات كل من الإدارة والمراقب عن القوائم المالية، وطبيعة التأكيدات والرأي الذي يرد في التقرير.
- على الرغم من أن تعبير فجوة التوقعات قد أصبح مألوفاً في مهنة المراجعة إلا أن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع في معظم الدراسات وتختلف تلك المسببات من بيئة إلى أخرى وعلى حسب درجة تقدم المنظمات المهنية ودور المراجعة في المجتمع ودرجة استقلال مراقب الحسابات ومسئوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش في المراجعة ومدى وجود أتصال فعال في بيئة المراجعة.

قدمت دراسة (راضي، 1999) إطاراً استراتيجياً شاملاً لتضييق فجوة التوقعات ينطوي على أربعة عوامل متداخلة ومتكامل هي:

1 - دراسة توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة، وتوسيع مسئوليات مراقب الحسابات.

2 - زيادة فاعلية الاتصال في بيئة المراجعة، وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور مراقب الحسابات ومسئولياته.

3 - تدعيم استقلال مراقب الحسابات.

4 - تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تنظيم ورقابة المهنة.

هذه العوامل تتشابه مع آليات حوكمة الشركات والتي يمكن التعبير عن نطاقها بأنها عمليات التفاعل المتبادلة والمستمرة بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة والتي تتمثل في مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين، الأطراف ذوي العلاقة (Julie Margret, 2001) ولكن ما مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة توقعات المراجعة هذا ما ستتناوله الدراسة في المبحث التالي.

## الفصل الثاني

## استقراء وتقييم الدراسات السابقة فى مجال حوكمة الشركات بصفة عامة والعلاقة بفجوة التوقعات بصفة خاصة

### أولاً – مفهوم حوكمة الشركات:

جاء موضوع حوكمة الشركات استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين، وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

فقد عرفها البعض (Demirag, I., et al., 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

ويهتم هذا المصطلح بالممارسات والكيفية التي يتم بها ضبط أداء الشركات ورفع كفاءتها ومجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدارة الشركات والرقابة عليها، ومعالجة المشكلات الناجمة عن ذلك، والعلاقة بين الجهات التي تحكم عمل الشركات من الداخل والخارج.

ويعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الاساسية لاقتصاد السوق في المجتمع (Hopkins, M., 2000)

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح

وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

## ثانياً – أهداف حوكمة الشركات:

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية: (Moureen, 2004)

1 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

2 - تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

3 - تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.

4 - تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.

5 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1 - الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

2 - تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.

3 - إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

4 - المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.

5 - عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

6 - تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

7 - تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

8 - إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والإضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

9 - تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث إنهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

## ثالثاً – الدراسات السابقة:

### 1 - دراسة (Klein, 2002)

تناولت هذه الدراسة المحددات الاقتصادية لاستقلال لجنة المراجعة، حيث أجريت الدراسة على عينة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية SEC، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من: حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وبين استقلال لجنة المراجعة، في حين تبين وجود علاقة عكسية بين كل: نمو إيرادات الشركة أو تدفقاتها النقدية، تعرض الشركة لخسائر متتالية في الماضي، تزايد عدد المساهمين من الخارج في مجلس لجنة المراجعة وبين استقلال لجنة المراجعة، بينما لم يوجد تأثير معنوي لكل من: نسبة الديون إلى الأصول، نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المديرين الخارجيين، كون المدير التنفيذي عضو في لجنة مكافآت أعضاء المجلس، على استقلال لجنة المراجعة.

وعلى الرغم مما سبق، إلا أن الدراسة لم تحاول تطبيق اقتراح لجنة BRC (Blue Ribbon Committee) الخاص بضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة ذوي خبرة في المحاسبة المالية، وأيضاً لم تحاول الربط بين استقلال لجنة المراجعة وبين آليات حوكمة الشركات البديلة، هذا بالإضافة إلى عدم تعرضها للعلاقة بين تقصي استقلال لجنة المراجعة وبين معدلات حدوث الغش في القوائم المالية.

## 2 – دراسة (Cohen and Hanno, 2000)

قامت هذه الدراسة بفحص آثار أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة فلسفة رقابة الإدارة على أحكام مراقبي الحسابات المتعلقة بقبول العميل وبالاختبارات الأساسية، واعتمدت الدراسة في وصف أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة رقابة الإدارة على أمثلة تقرير لجنة حماية التنظيمات الإدارية COSO 1992، ولقد أجريت الدراسة على 96 مراقب حسابات في أمريكا نصفهم لديه خبرة في مجال قبول العميل، أما النصف الآخر فلديه خبرة في مجال الاختبارات الأساسية، ولقد وزعت عليهم قوائم أستقصاء لحالة عملية تمثل عميل مراجعة مفترض في ضوء حالتي قوة (أو ضعف) أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة.

وتشير النتائج إلى أن أحكام مراقبي الحسابات سواء المرتبطة بقبول العميل أو بالاختبارات الأساسية تكون أكثر إيجابية في حالة قوة أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة مقارنة بحالة ضعف أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة، إلا أن أحكام قبول العميل تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً فإن تقييم مراقب الحسابات لخطر الرقابة وكذلك أحكامه المرتبطة بمدى الاختبارات الأساسية تتأثر بدرجة أكثر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات، أيضاً تشير النتائج إلى اختلاف أحكام مراقبي الحسابات حول توقيت الاختبارات الأساسية، حيث اتفق مراقبي الحسابات حول تعديل مدى هذه الاختبارات في ضوء تقييمهم لخطر الرقابة، في حين أختلفوا حول تعديل توقيت إجراء هذه الاختبارات.

وعلى الرغم من أهمية النتائج السابقة، إلا أن هذه الدراسة لم تهتم بالعناصر الأخرى لبيئة الرقابة مثل: قوة المركز المالي للعميل، المنهج الاستراتيجي لحوكمة الشركات بدلاً من منهج توجيه أنشطة الإدارة، ودراسة أثر الحوكمة ورقابة الإدارة على مراحل أخرى لعملية المراجعة وعلى التقارير المالية وعلى العديد من قرارات المراجعة، هذا بالإضافة إلى عدم تناولها استقلال مراقب الحسابات وقوة المراجعة الداخلية بالشركة ضمن آليات الحوكمة.

### 3 - دراسة (Julie Margret 2001)

تناولت هذه الدراسة أثر مقدار الإفصاح الإجمالي عن عناصر حوكمة الشركات في شركة فيليب على التغيرات المالية في التقارير المالية للشركة خلال الفترة ما بين 1992 – 2000 (أي قبل اشتراط لجنة بورصة الأوراق المالية في استراليا ضرورة الإفصاح عن عوامل الحوكمة بـ 4 سنوات وبعد إصدار هذه الاشتراطات بـ 4 سنوات) وتشير النتائج إلى أن أهم عناصر الحوكمة التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة خلال فترة الدراسة هي: لجنة المراجعة، النظام الاخلاقي للشركة، تكوين المجلس، مكافأة المجلس والإدارة، الرقابة الداخلية، اللجان التنفيذية، مجلس الإدارة ولجانه، التقرير والإشراف المالي، كما تشير النتائج أيضاً إلى تغير محتوى تقارير حوكمة الشركات مع مرور الوقت وفقاً للتغير في كل من: الهيكل التنظيمي للشركة، أنشطة اعمال الشركة، المركز المالي للشركة.

### 4 - دراسة (Dezoart and Salterio 2001)

قام بدراسة آثار استقلال أعضاء لجنة المراجعة وكذلك معرفتهم بالتقارير المالية وبتقارير المراجعة على دعمهم لمراقب الحسابات في خلافاته مع الإدارة، وأجريت الدراسة على 68 عضو لجنة مراجعة في كندا على حالة خلافية حول السياسات الدراسية المطبقة وحول معرفتهم المتعددة وقدراتهم على حل المشاكل ومعرفتهم بالتقارير المالية وبتقارير المراجعة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة يؤدي لزيادة دعم مراقب الحسابات، كذلك تبين وجود علاقة طردية بين معرفة عضو لجنة المراجعة بتقارير المراجعة وبين دعمه لمراقب الحسابات، في حين لا يوجد ارتباط موجب بين معرفة عضو لجنة المراجعة بالتقارير المالية وبين دعمه لمراقب الحسابات وهذا عكس المتوقع تماماً.

وعلى الرغم من النتائج السابقة إلا أن الدراسة لم تناقش تأثير أحكام أعضاء لجنة المراجعة بالعلاقات التي تؤثر على استقلالهم مثل: وجود أقارب لهم بالشركة، الحفاظ على ارتباطات هامة داخل الشركة، منح الشركة مكافأة تغير أعضاء المجلس، هذا بالإضافة إلى اقتصارها على دراسة حالة خلافية واحدة، دون الحالات البديلة الأخرى مثل: غموض موقف مراقب الحسابات، توقيت الخلاف حول التقارير، قوة العميل.

### 5 - دراسة (Cohen, et al., 2002)

تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة، حيث حاولت الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1 - ما هي جوانب حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات.

2 - كيف تؤثر حوكمة الشركات على قرارات مراقبي الحسابات بشأن تخطيط عمل المراجعة وأدائها.

3 - كيف يختلف دور وأهمية حوكمة الشركات عبر تعاقدات المراجعة المختلفة وحالات العميل المختلفة.

4 - مدى أهمية وكفاءة لجنة المراجعة مقارنة بآليات الحوكمة الأخرى في الارتباط بعملية المراجعة.

5 - ما هي وجهات نظر المراقبين للحسابات بشأن تغيير دور حوكمة الشركات في عملية المراجعة مع مرور الوقت.

6 - ما هي الكيفية المتوقعة لتغير دور حوكمة الشركات في عملية المراجعة مع مرور الوقت.

وقد أجريت الدراسة التجريبية من خلال المقابلات شبه الهيكلية مع عينة من 36 مراقب للحسابات من المراقبين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا، وشملت العينة 11 مراقب حسابات، و 12 مدير مراجعة، 13 شريك مراجعة.

وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1 - أن آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات على الترتيب هي: الإدارة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة.

2 - أن مراقبي الحسابات يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكثر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلتي الاختبار الميداني والفحص، أيضاً أختلفت درجة استخدام المراقب لمعلومات الحوكمة تبعاً لأختلاف مركزه الوظيفي داخل شركة المراجعة.

3 - أختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقاً لاختلاف حالات التعاقدات (جديدة/ مالية) واختلاف حالات العميل(ذي مخاطر مرتفعة – دولي أم محلي – خاص أم عام – اختلاف صناعة العميل – وجود نظام للعمل).

4 - نقص خبرة أعضاء لجنة المراجعة، بجانب عدم كفاءة اللجنة في أداء وظائفها وفي حل خلافات مراقب الحسابات مع الإدارة، كما تؤكد النتائج على تزايد أهمية حوكمة الشركات في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابات إلى مراجعة حوكمة الشركات.

5 - تلعب حوكمة الشركات دوراً قوياً في حالات الغش، وكذلك عند تقديم خدمات الضرائب وخدمات التأكيد الأخرى، نظراً لاعتماد هذه الخدمات على تأكيدات الإدارة، بينما تكون الحوكمة أقل أهمية بالنسبة للخدمات الاستشارية.

وعلى الرغم من أهمية النتائج السابقة إلا أنها لم توضح ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقبي الحسابات وهي (مصداقية الإدارة، قوة واستقلال مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة) كافية لدعم جودة التقارير المالية وكفاءة وفعالية عملية المراجعة أم لا، هذا بالإضافة إلى صغر حجم عينة الدراسة، وعدم تناولها باقي آليات حوكمة الشركات.

## 6 - دراسة (Goodwin and Seow 2002)

قام بدراسة آثار ستة آليات لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ومراجعتها، وتتمثل آليات الحوكمة موضع الدراسة في: قوة لجنة المراجعة، وجود مراجعة داخلية لدى العميل، قوة السلوك الأخلاقي للشركة، تغيير شريك المراجعة، قيام مراقب الحسابات بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، قيام مراقب الحسابات بمراجعة جميع شركات العميل، وأجريت الدراسة على عينة من المديرين ومراقبي الحسابات في سنغافورة، حيث تم توزيع 400 قائمة على المديرين وبلغت نسبة الردود 18% فقط، كما تم توزيع 200 قائمة على مراقبي الحسابات وبلغت نسبة الردود 31% فقط.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1 - أن المراجعة الداخلية لها أهمية معنوية عالية في حين أن قوة السلوك الأخلاقي للشركة كان لها أهمية معنوية ضعيفة، أما لجنة المراجعة فلم يكن لها أية أهمية معنوية.

2 - يعتقد المديرين أن التنفيذ الصارم لقوانين الحوكمة يؤثر على كل من منع واكتشاف غش الإدارة، في حين يرى مراقبي الحسابات عكس ذلك، كما يرى مراقبي الحسابات أن وجود المراجعة الداخلية له أثر معنوي على قدرة الشركة على أكتشاف غش الإدارة.

3 - تشير النتائج إلى أن تغيير شريك المراجعة لم يكن له أثر معنوي على جودة التقارير المالية، وهذا عكس ما تطالب به التشريعات الحديثة.

4 - أن قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد اختلاف معنوي ضعيف لأثر هذه الآلية على قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء القوائم المالية.

وعلى الرغم من النتائج السابقة، إلا أن الدراسة لم تتناول آليات الحوكمة الهامة الأخرى مثل: هيكل وخبرة مجلس الإدارة، قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الإدارية والإستشارية للعميل، ما إذا كان رئيس المجلس يشغل وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي أم لا، تحديد إدراك الأطراف الأخرى المنضمة في الحوكمة مثل: المستثمرين والمراجعون الداخليون، هذا بالإضافة إلى إنخفاض نسبة الردود مما يشكك في نتائج هذه الدراسة.

## 7 - دراسة (Imhaff, and Eugene 2003)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات في أمريكا، حيث قامت بدراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة وحوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف مراجعة التطور التاريخي لهما من أجل تحديد وفهم خصائصهم البارزة في الماضي والتي أدت إلى فشل بيئة التقارير المالية، ثم اقتراح التغيرات اللازمة فيهما لعلاج هذا الفشل لضمان جودة ونزاهة عملية التقارير المالية، ثم تحفيز البحوث التجريبية لدعم جودة ونزاهة هذه التقارير في المستقبل. ولقد اقترحت الدراسة إجراء تغييرات حقيقية في حوكمة الشركات قبل تطوير جودة المحاسبة والمراجعة، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى نوعين من التوصيات بشأن دعم جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل هما:

**أولاً: التوصيات المقترحة لدعم استقلال وكفاءة مجلس الإدارة:**

يجب أن تأخذ لجنة بورصة الأوراق المالية SEC القيادة في تحسين نظام حوكمة الشركات، وتقترح الدراسة أن تأخذ اللجنة في اعتبارها التغيرات الهامة التالية:

1 - منع المدير المالي أو المدير التنفيذي CEO للشركة من التصرف كرئيس لمجلس الإدارة، وكذلك منعه من التدخل في تعيين المديرين أو وضع جدول أعمال المجلس ومتطلبات الاجتماع.

2 - منع كل المديرين الخارجيين من امتلاك أسهم في أي شركة يكونوا أعضاء في مجلس إدارتها.

3 - فيما عدا المدير التنفيذي الرئيسي للشركة يجب أن يتضمن تشكيل المجلس مديرين من الخارج وبشرط ألا يكون سبق لهم العمل كموظفين في الشركة أو لديهم علاقات هامة مع الشركة أو مع المديرين التنفيذيين في الإدارة العليا.

4 - ألتزام أعضاء المجلس من الخارج ببرنامج تعليمي مستمر يحتوي على 30 ساعة دراسية معتمدة سنوياً.

**ثانياً: مقترحات بشأن دعم استقلال مراقب الحسابات:**

1 - منع المراقبين للحسابات الذين كانوا يعملون كمديرين أو كأعضاء مجلس إدارة أو كمراجعين سابقين في نفس شركة العميل من مراجعة هذه الشركة.

2 - التغير الإلزامي لشركة المراجعة كل 3 سنوات، وهذا ما أشار إليه قانون Sarbanes, Oxley. Act. Of 2002 بجانب أنه مطلب من قبل GAO في أمريكا، ويجب أن يكون إلزامي من قبل SEC أو بورصات الأسهم، ويفضل أن يقوم AICPA بدور الريادة في هذا المجال وإلزام جميع الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية SEC بذلك.

3 - تطوير مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP لتحقيق شفافية عالية في التقارير المالية.

وعلى الرغم من أهمية التوصيات السابقة، إلا أنها توصيات نظرية، كما أنها مجال للجدل والخلاف بين المنظمات المسئولة عن تطوير المحاسبة والمراجعة لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل.

## 8 - دراسة (أحمد، عادل عبد الرحمن، 2003)

وفيما يتعلق بإمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة في البيئة المصرية، فقد استهدفت هذه الدراسة بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد أتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، فقد تم استقراء وتصنيف الدراسات في مجال المحاسبة والمراجعة التي تتعلق بحوكمة الشركات ومعرفة كيفية التطبيق، كما أتبعت دراسة المنهج الاستنباطي لمعرفة مدى إمكانية تطبيق أسلوب حوكمة الشركات في الشركات المصرية ومعرفة العقبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب. وقد أختبرت الدراسة

فرضين، الفرض الأول أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تفعيل عملية الرقابة والإشراف والمتابعة في الشركات المساهمة، كما يساعد على تحسين الأداء بهذه الشركات، والفرض الثاني يتمثل في أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على زيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه من الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.

كما أنتهت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد القومي من خلال المساعدة في توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

## 9 - دراسة (Clark, et al., 2004)

تناولت دراسة العلاقة بين جودة نظم حوكمة الشركات وأداء سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة حالة شركة Ahold وهي مثال لفشل حوكمة الشركات في أوربا، حيث تم تحليل تعاملات السوق الخاصة بأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية لكل من أمستردام ونيويورك خلال الفترة من عام 1973 حتى 2004 وتحليل سلسلة أحداث لتقلب أسعار أسهم الشركة ورد فعل السوق لضعف نظام حوكمة الشركات، وقد أوضحت الدراسة أن شركة Ahold إحدى ثالث أكبر متاجر تجزئة في العالم أنشئت عام 1887 في أمستردام وكانت من أوائل الشركات التي سجلت في بورصة أمستردام عام 1948، ثم دخلت أسواق امريكا وأوربا وأصبحت سلسلة متاجر، وظهرت الأزمة في فبراير عام 2003 عند الإعلان عن مخالفات محاسبية ومالية بسبب قصور شفافية خطط حوافز ومكافآت المديرين وضعف الإفصاح وقصور المعلومات المقدمة إلى السوق، مما ترتب عليه قيام المساهمين ببيع أسهم الشركة وإنخفاض أسعار الأسهم حوالي 63% من قيمتها في فبراير 2003، وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل أسعار الأسهم أن أسعار أسهم الشركة كانت ثابتة وتتميز بالاستقرار حتى عام 1982، ثم بدأت في زيادة مستقرة من عام 1982 حتى 1995 ثم النمو السريع حتى عام 2000، ثم انخفضت الأسعار حوالي 63% في فبراير عام 2003، وقد أشارت

الدراسة إلى ضعف نظم حوكمة الشركات بشركة Ahold مقارنة بالشركات الأخرى في أوربا، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة نظم حوكمة الشركات والتقلب في أسعار الأسهم، فزيادة التقلب في الأسعار يشير إلى ضعف وقصور المعلومات المقدمة للسوق وضعف نظم حوكمة الشركات.

## 10 – دراسة (Solomon, et al., 2004)

تناولت الدراسة تحليل الحالة الراهنة لمهنة المحاسبة وتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والمساءلة، وتحديد أسباب فشل الشركات وخداع المستثمرين وتحويل الثروة والموارد من المساهمين إلى الإدارة، واستخدام المعلومات المحاسبية في خداع وغش المساهمين. وقد حددت الدراسة أطراف مشكلة حوكمة الشركات بكل من واضعي المعايير المحاسبية، المراجعون، العميل (المنشأة)، مكاتب المراجعة والإدارة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه قبل صدور قانون Surbane- Oxley Law كان اهتمام المراجعين هو زيادة الإيرادات وذلك من خلال تقديم الاستشارات مقابل اهتمام أقل بعملية المراجعة، والتعاقد مع الإدارة باعتبارها العميل، والسماح بتقديم كل من المراجعة الداخلية والخارجية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع قبل القانون بالنسبة لمجلس الإدارة يتصف ببعض جوانب القصور أهمها أختيار أعضاء مجلس الإدارة بواسطة المديرين التنفيذيين سواء كانوا أصدقاء لهم أو هناك مصالح مادية، ويتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ليس على اساس الأداء. كما أن هناك قصور في الشركات تتمثل في ضعف الرقابة الداخلية، وعدم الربط بين الرقابة الداخلية والخارجية، وضعف نظم الأمان وشيوع المسئولية. كما يتصف النظام السابق للحوافز الإدارية بأنه نظام معقد يترتب عليه تحويل الثروة من المساهمين إلى الإدارة بأي وسائل.

وبناء على الوضع السابق، فقد جاءت الإصلاحات الجوهرية في أمريكا من خلال القانون السابق والذي يهدف إلى التأكيد على ضرورة فعالية حوكمة الشركات وتحديد المسئوليات، وتطلب القانون ضرورة وجود لجنة للمكافآت ولجنة لحوكمة الشركات، وضرورة وجود سياسات لحوكمة الشركات، وتبني المعايير الأخلاقية، كما تطلب القانون ضرورة وجود لجنة مراجعة مستقلة عن مجلس الإدارة، تقوم هذه اللجنة بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ويقدم المراجع الداخلي تقريره إلى هذه اللجنة، مع ضرورة عدم قيام المراجع بتقديم استشارات إلى العميل إذا تعارض ذلك مع عملية المراجعة، كما يجب على المراجع الخارجي

أن يصدق على جودة الرقابة الداخلية للعميل، كما تطلب القانون ضرورة تناوب القائمين على عملية المراجعة.

## 11 – دراسة "صالح، رضا إبراهيم، 2002":

تناول البحث مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك من خلال تقييم مدى فهم كل من المراجعين والمستثمرين لطبيعة وأهداف عملية المراجعة، عن طريق عمل مقارنة مباشرة بين فهم كل منهما للمصلحات المستخدمة في تقرير المراجع، والعناصر التي يجب أن يشتمل عليها التقرير النموذجي غير المتحفظ، في ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصري رقم 200 لسنة 2000م.

وأوضحت الدراسة أن فجوة التوقعات تتكون من عنصرين أساسيين هما:

1 - فجوة المعقولية والتي تنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع من المراجع إنجازه وبين مدى معقولية إنجاز تلك التوقعات من جانب المراجع.

2 - فجوة الأداء وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من قبل المجتمع والأداء الفعلي للمراجع.

وأختبرت الدراسة عدة فروض لمعرفة هل توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن الإفصاح عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية، حيث كانت ردود المراجعين في جانب عدم الموافقة، وذلك على عكس ردود المستثمرين التي جاءت في جانب الموافقة.

2 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بخصوص تحمل المراجع مسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة، فقد جاءت ردود المستثمرين في أتجاه الموافقة بعكس ردود المراجعين التي جاءت في جانب عدم الموافقة أو محايدة.

3 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة، حيث جاءت ردود المستثمرين في أتجاه الموافقة يعكس ردود المراجعين التي جاءت في جانب عدم الموافقة أو محايدة.

4 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين متعلقة باكتشاف تلاعب وغش الإدارة، حيث جاءت ردود المستثمرين مركزة في مجال الموافقة، بينما كانت ردود المراجعين موزعة بين مجال الموافقة وغير الموافقة.

5 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بشأن عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين بالمنشأة، حيث جاءت ردود المستثمرين مركزة في جانب الموافقة، بينما كانت ردود المراجعين موزعة بشكل كبير بين عدم الموافقة والمحايدة.

6 - توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين متعلقة بأن لا يصدر المراجع تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بعدم قيام المنشأة بعمليات غير نظامية، حيث جاءت ردود المستثمرين بنسبة كبيرة في جانب الموافقة، بينما جاءت ردود المراجعين موزعة بصورة كبيرة وتميل أكثر نحو عدم الموافقة.

وعلى ذلك، فقد أوضحت نتائج الدراسة اتفاق المراجعين والمستثمرين على أهمية مصطلحات ومدلول التقرير النظيف، إلا أنهم لا يتفقون على ما يجب أن يفعله المراجع أو يقوم بالحكم عليه قبل إصداره لهذا التقرير، حيث تبين وجود فجوة بين توقعات كل منهما في العديد من العناصر التي أشتملت عليها الدراسة، وأن توقعات المستثمرين تفوق ما يقوم به المراجعين في تلك العناصر.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها طبقت في بيئات مراجعة أجنبية مثل أمريكا واستراليا وكندا وسنغافورة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعضها كانت دراسات نظرية لم تقدم سوى مجرد توصيات نظرية فقط، كما أن هذه الدراسات تناولت بعض آليات حوكمة الشركات دون الآليات الأخرى مثل: قوة وأستقلال مجلس الإدارة، الإشراف الفعال على التخطيط الاستراتيجي للشركة، وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية، جودة النظم المحاسبية الإدارية والمالية للشركة، التزام الشركة بمعايير المحاسبة المحلية والدولية اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة، استقلال مراقب الحسابات، التغير الإلزامي لشركة المراجعة كل 3 سنوات، إلزام مراقب الحسابات بمعايير رقابة الجودة، قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للعميل، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي للشركة.

أيضاً فإن الدراسات السابقة لم تتعرض لآثار آليات حوكمة الشركات على فجوة توقعات المراجعة، وكذلك آثارها على مقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف كل من: ضعف الرقابة الداخلية، الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، غش الإدارة

والموظفين الجوهري، وكذلك على مقدرته على مقاومة ضغوط إدارة العميل، وعلى إنجاز عملية المراجعة بفعالية، علاوة على ما سبق فهناك ندرة في الدراسات العملية في هذا المجال، ومن ثم فإن آليات حوكمة الشركات سواء المرتبطة بالعميل أو بمراقب الحسابات يمكن توضيحها في النقاط التالية: (أحمد، عاطف محمد، 2003).

**أولاً: آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وتشمل:**

**أ ) قوة واستقلال لجنة المراجعة وتشمل:**

1 - عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين.

2 - خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالتقارير المالية.

3 - خبرة أعضاء لجنة المراجعة بتقارير المراجعة.

4 - استقلال مجلس إدارة الشركة.

5 - انتظام الاجتماعات الدورية للجنة (4 مرات في السنة) ولها اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي.

6 - إنخفاض نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المديرين الخارجيين.

7 - المدير التنفيذي الرئيسي للشركة ليس عضواً في لجنة مكافآت المجلس.

**ب) قوة المراجعة الداخلية بالشركة وتشمل:**

1 - قوة الرقابة الداخلية.

2 - استقلال المراجعة الداخلية وتبعيتها للجنة المراجعة.

3 - وجود رقابة قوية على كفاءة وفعالية استخدام موارد الشركة.

4 - وجود رقابة توجه على التقارير المالية.

5 - وجود رقابة قوية على التزام الشركة بالقوانين والتشريعات والأنظمة المطبقة.

6 - الإشراف الفعال على التخطيط الاستراتيجي للشركة.

7 - المراقبة الفعالة لإدارة مخاطر الشركة.

8 - وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية.

9 - التزام المراجعين الداخليين بالميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية.

10- وجود النظم المحاسبية والإدارية والمالية بالشركة.

**جـ) التزام الشركة بمعايير المحاسبة المحلية والدولية.**

**د ) اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.**

**هـ) وجود نظام أخلاقي قوي بالشركة.**

**ثانياً: آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وتشمل:**

أ - استقلال مراقبي الحسابات.

ب- التغير الإلزامي لمكتب المراجعة كل 3 سنوات.

جـ- التزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المحلية والدولية.

د - التزام مراقب الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة.

هـ- التزام مراقب الحسابات بمعايير رقابة الجودة.

و - قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للعميل.

وفي المبحث التالي، سيقوم الباحث بدراسة ميدانية للتعرف على آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في جمهورية مصر العربية في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

## المبحث الثالث

## الدراسة الميدانية لآراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة

يتناول هذا المبحث فروض البحث، تصميم أداة الدراسة، تحديد مجتمع البحث، أختيار العينة، الأساليب الإحصائية المستخدمة، وتحليل النتائج على النحو التالي:

### أولاً : فروض البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات العلاقة تم اشتقاق متغيرات البحث في الآتي:

1 - فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، سوف يتم التعبير عنها بالمتغير التابع في هذا البحث وتشمل:

أ ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر رأي غير متحفظ إلا إذا تم الإفصاح عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية (الإفصاح).

ب) مراقب الحسابات لا يجب أن يصدر تقرير المراجعة غير المتحفظ إلا بعد التأكد من القيام بمسئولياته تجاه جميع الأطراف التي يمكن أن تعتمد على تقرير المراجعة في اتخاذ قراراتها (المسئولية).

جـ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر تقرير المراجعة النظيف إلا إذا استطاع الحكم بفاعلية على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. (فاعلية نظام الرقابة الداخلية).

د ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بأن القوائم المالية لا تحتوي على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة. (غش الإدارة).

هـ) مراقب الحسابات يجب أن لا يصدر تقرير نظيف إلا إذا كان لديه دليل مقنع بأن القوائم المالية لا تحتوي على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين (غش الموظفين).

2 - آليات حوكمة الشركات، سوف يتم التعبير عنها بالمتغيرات المستقلة في هذا البحث، وتشمل:

**أ ) آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:**

- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة.
- مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.
- قوة واستقلال لجنة المراجعة.
- درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

**ب) آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:**

- التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية.
- درجة الاستقلال لمراقب الحسابات.
- مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية.
- مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة.

وفي هذه الدراسة، سيحاول الباحث دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك من خلال استطلاع آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في ذلك. ويمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

**الفرض الأول:** لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

**الفرض الثاني:** لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

## ثانياً: تصميم أداة الدراسة:

في ضوء متغيرات الدراسة وفروضها، ولاختبار مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات والمستثمرين، تم تصميم

استمارة استبيان لمعرفة آراء وأتجاهات كل من مراقبي الحسابات والمستثمرين في ذلك. ومرت استمارة الاستبيان بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وتتضمن ما يلي:

1 - مرحلة إعداد استمارة الاستبيان: تضمنت هذه المرحلة الحصول على بعض الأفكار والعبارات من استقراء الدراسات السابقة في موضوع حوكمة الشركات وكذلك في موضوع فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، مع مراعاة تطوير بعض العوامل أو الملامح الأساسية لفجوة التوقعات، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومتطلبات المحيط المهني والعام في جمهورية مصر العربية.

ولقد أظهرت الدراسة ثمانية عناصر تمثل آليات حوكمة الشركات، وكذلك خمس متغيرات تمثل فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

وعلى ذلك تم تبويب استمارة الاستبيان من خمس أجزاء يحتوي كل جزء متغير من عناصر فجوة التوقعات بالمراجعة.

ولقد تم مطالبة أطراف المحيط المهني المستجوبين من مراقبي الحسابات والمستثمرين بإبداء آرائهم وتقديراتهم لكل عنصر ومدى تأثيره على فجوة التوقعات بالمراجعة. ولقد تم صياغة اختبارات الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وكانت الاختيارات الخمس وأوزانها كما يلي:

تؤثر جداً (5)، تؤثر (4)، لا أداري (3)، لا تؤثر (2)، لا تؤثر نهائياً (1)

2 - مرحلة تحسين مستوى صدق الاداة وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرض استمارة الاستبيان على زملاء أكاديميين متخصصين في حقل المراجعة، وبعض المراجعين القانونيين والمستثمرين لأخذ آرائهم حول وضوح الصياغة وعدم وجود صعوبة في فهم العناصر وكيفية الإجابة عليها، وقد ترتب على ذلك تعديل صياغة بعض العبارات واستبعاد بعضها الآخر حتى توافرت درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام الاستبيان في جمع البيانات.

3 - تم إرسال استمارات الاستبيان أو توزيعها بعد تعديلها إلى عينات البحث شاملة أطراف المحيط المهني المشاركين من مراقبي الحسابات والمستثمرين.

## ثالثاً: مجتمع وعينة البحث:

يتضمن الهدف الأساسي للبحث تقييم مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة عن طريق دراسة آراء مراقبي الحسابات باعتبارهم مقدمي خدمات المراجعة والمسئولون عن التصديق على القوائم المالية وإعداد تقرير المراجعة، وكذلك آراء المستثمرين باعتبارهم المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية والمستفيدين من تقرير المراجعة.

وتحقيقاً لهذا الهدف يتضمن مجتمع البحث فئتين هما مراقبي الحسابات والمستثمرون.

وقد تم اختيار عينة عشوائية تضم مراقبين من مكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات، ومستثمرين من المحللين الماليين والعاملين في شركات الوساطة المالية، باعتبارهم يمثلون وكلاء للمستثمرين، وبعض ذوي الخبرة من المتعاملين في الأسهم.

والجدول التالي يبين مجتمع البحث وعينته ومعدل الردود في كل فئة:

| الفئة | عدد الاستمارات الموزعة | عدد الردود الصالحة للتحليل | نسبة الردود |
|---|---|---|---|
| مراقبي الحسابات | 100 | 70 | 70% |
| المستثمرون | 100 | 50 | 50% |
| المجموع | 200 | 120 | 60% |

ويتضح من الجدول السابق أن:

نسبة الردود كانت من فئة مراقبي الحسابات (70%) ومن فئة المستثمرين (50%) وأن نسبة الردود لمجموع الفئتين (60%) تعتبر ملائمة وكافية لتحليل البيانات في مثل هذا النوع من الدراسات وبشكل يتفق مع الدراسات الميدانية السابقة في هذا المجال في دول أخرى.

## رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، ونوع العينة، وأهداف الدراسة وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحضائية للعلوم الاجتماعية ، وقد استخدم الباحث أسلوب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وتوزيع (ت)

لاختبار عينتين مستقلتين وذلك لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لدى فئتي العينة وذلك عند مستوى معنوية = 5%.

## خامساً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من استمارات الاستبيان ما يلي:

**أولاً** – درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية:

يلخص الجدول رقم (1) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مراقبي الحسابات والمستثمرين عن مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات على النحو التالي:

**جدول رقم (1)**

| آليات الحوكمة | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |
| **آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:** | | | | |
| 1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | 2.1 | 1.80 | 2.30 | 1.82 |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | 4.2 | 0.85 | 3.50 | 0.95 |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | 3.8 | 0.94 | 4 | 0.89 |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | 2.5 | 1.20 | 3 | 1.00 |
| **المجموع** | 3.15 | 1.19 | 3.2 | 1.16 |
| **ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:** | | | | |
| **1** – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | 3.92 | 0.85 | 3.50 | 0.95 |
| 2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | 4.20 | 0.75 | 4.00 | 0.97 |
| 3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | 3.80 | 0.83 | 3.60 | 0.99 |
| 4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة | 2.50 | 1.25 | 2.00 | 1.70 |
| **المجمــوع** | 3.60 | 0.92 | 3.27 | 1.15 |

يتضح من الجدول رقم (1) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على أن آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل والمرتبطة بمراقبي الحسابات تؤثر على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية، وإن أختلفت الأهمية النسبية لكل عنصر من آليات حوكمة الشركات حيث تطابقت آراء المراجعين والمستثمرين على أن مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وقوة واستقلال لجنة المراجعة ودرجة الاستقلال لمراقب الحسابات من أهم آليات الحوكمة التي تؤثر على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات. ومن ناحية أخرى فقد أتفقت الآراء لمراقبي

الحسابات والمستثمرين على أن مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة قد يكون لها تأثير سلبي على درجة الإفصاح في تقرير المراقب.

**ثانياً:** تحمل مراقب الحسابات المسئولية تجاه جميع الأطراف التي يمكن أن تعتمد على تقرير المراجعة في اتخاذ قراراتها:

يلخص الجدول رقم (2) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مراقبي الحسابات والمستثمرين عن مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تحمل مراقب الحسابات المسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة.

**جدول رقم (2)**

| آليات حوكمة الشركات | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |
| **أ - آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:** | | | | |
| 1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | 2.00 | 1.40 | 1.80 | 1.80 |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | 3.80 | 0.98 | 3.00 | 0.85 |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | 2.20 | 1.10 | 2.50 | 1.20 |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | 2.80 | 1.00 | 2.00 | 1.40 |
| **المجموع** | 2.70 | 1.12 | 2.30 | 1.31 |
| **ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:** | | | | |
| **1** – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | 2.50 | 1.20 | 3.00 | 0.85 |
| 2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | 3.20 | 0.85 | 3.50 | 0.75 |
| 3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | 4.00 | 0.70 | 3.80 | 0.88 |
| 4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة | 1.80 | 1.70 | 2.00 | 1.40 |
| **المجمـوع** | 2.80 | 1.11 | 3.07 | 0.97 |

يتضح من الجدول رقم (2) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين فيما يتعلق بعدم تأثير آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل على تحمل مراقب الحسابات المسئولية تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة. أما بخصوص آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات فقد اختلفت آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثيرها على تحمل مراقب الحسابات المسئولة تجاه جميع مستخدمي تقرير المراجعة حيث يرى مراقبي الحسابات عدم تأثيرها بينما يرى المستثمرين أن لهذه الآليات تأثير إلى حد ما على ذلك.

**ثالثاً** – قيام مراقب الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

يلخص الجدول رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي لردود مراقبي الحسابات والمستثمرين على أسئلة قائمة الاستبيان حول مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تأكد مراقب الحسابات من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة عند إصدار تقرير نظيف.

**جدول رقم (3)**

| آليات حوكمة الشركات | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |
| **أ - آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:** | | | | |
| 1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | 3.80 | 0.90 | 3.00 | 1.10 |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | 4.00 | 0.85 | 3.70 | 0.89 |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | 3.00 | 1.10 | 3.50 | 0.95 |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | 2.80 | 1.25 | 2.00 | 1.35 |
| **المجموع** | 3.40 | 1.02 | 3.05 | 1.07 |
| **ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:** | | | | |
| **1** – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | 2.50 | 1.20 | 2.00 | 1.35 |
| 2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | 3.90 | 0.92 | 4.00 | 0.85 |
| 3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | 4.00 | 0.85 | 4.00 | 0.85 |
| 4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة | 2.00 | 1.35 | 1.80 | 1.50 |
| **المجمـوع** | 3.10 | 1.08 | 2.95 | 1.13 |

يتضح من الدول رقم (3) اتفاق مراقبي الحسابات والمستثمرين على أن آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل تؤثر إلى حد ما على قيام مراقبي الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قبل إصداره لتقرير نظيف، بينما تختلف آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين فيما يتعلق بتأثر آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراقب على قيام مراقب الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قبل إصدار تقرير نظيف، حيث نجد أن آراء مراقبي الحسابات تتجه إلى أن هناك تأثير إلى حد ما لآليات حوكمة الشركات بينما آراء المستثمرين تتجه إلى أن هناك عدم تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة

بمراقبي الحسابات على قيام المراقب بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قبل إصداره تقرير نظيف.

**رابعاً:** التأكد من عدم احتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة

يلخص الجدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لردود مراقبي الحسابات والمستثمرين على أسئلة قائمة الاستبيان والمتعلقة بمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة.

**جدول رقم (4)**

| آليات حوكمة الشركات | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |
| **أ - آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:** | | | | |
| 1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | 4.00 | 0.80 | 3.80 | 0.85 |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | 4.20 | 0.75 | 4.00 | 0.80 |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | 3.80 | 0.85 | 4.00 | 0.80 |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | 3.00 | 1.00 | 3.50 | 0.95 |
| **المجموع** | 3.75 | 0.85 | 3.82 | 0.85 |
| **ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:** | | | | |
| **1** – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | 3.50 | 0.95 | 3.00 | 1.00 |
| 2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | 4.00 | 0.80 | 3.80 | 0.85 |
| 3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | 4.20 | 0.75 | 4.00 | 0.80 |
| 4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة | 2.00 | 1.50 | 2.50 | 1.25 |
| **المجمـوع** | 3.42 | 1.00 | 3.32 | 0.97 |

يتضح من الجدول رقم (4) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على أنه يوجد تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات، على عدم احتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة بالمنشأة، حيث اقترب المتوسط الحسابي لآراء مراقبي الحسابات (3.75) من أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات، واقترب المتوسط الحسابي لآراء المستثمرين (3.82) من أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل. وأيضاً كان المتوسط الحسابي لآراء مراقبي الحسابات (3.42) من أتجاه التأثير لحوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات، وبلغ المتوسط الحسابي لآراء

المستثمرين (3.32) من أتجاه التأثير لحوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات. مما يدل على إتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين لمدى إمكانية تأثير آليات حوكمة الشركات على خلق القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب إدارة المنشأة.

**خامساً:** التأكد من عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين.

يظهر الجدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مراقبي الحسابات والمستثمرين حول مدى إمكانية تأثير آليات حوكمة الشركات على عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجاً عن غش أو اختلاسات الموظفين بالمنشأة.

**جدول رقم (5)**

| آليات حوكمة الشركات | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |
| **آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل:** | | | | |
| 1 – قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | 4.00 | 0.80 | 3.90 | 0.80 |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | 3.80 | 0.85 | 3.70 | 0.87 |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | 3.00 | 0.95 | 3.00 | 0.95 |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | 3.50 | 0.90 | 3.40 | 0.92 |
| **المجموع** | 3.57 | 0.87 | 3.50 | 0.88 |
| **ب – آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات:** | | | | |
| **1** – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | 3.80 | 0.85 | 3.50 | 0.90 |
| 2 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | 3.50 | 0.90 | 3.70 | 0.87 |
| 3 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | 3.90 | 0.80 | 3.60 | 0.89 |
| 4 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة | 3.00 | 0.95 | 2.00 | 1.25 |
| **المجمـوع** | 3.55 | 0.87 | 3.20 | 0.97 |

يتضح من الجدول رقم (5) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على تأثير آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات على خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن غش أو اختلاسات الموظفين بالمنشأة.

## اختبار فروض الدراسة:

**الفرض الأول:** لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

يلخص الجدول رقم (6) التحليل الإحصائي للعلاقة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

**جدول رقم (6)**

| | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |
| 1 – درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات. | 3.15 | 1.19 | 3.20 | 1.16 |
| 2 – مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية. | 2.70 | 1.12 | 2.30 | 1.31 |
| 3 – التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة. | 3.40 | 1.02 | 3.05 | 1.07 |
| 4 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب إدارة المنشأة. | 3.75 | 0.85 | 3.82 | 0.85 |
| 5 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن غش واختلاسات الموظفين بالمنشأة. | 3.57 | 0.87 | 3.50 | 0.88 |
| **الإجمالي** | 3.31 | 1.01 | 3.17 | 1.05 |

يتضح من الجدول رقم (6) اتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل على فجوة التوقعات بالمراجعة، حيث بلغ المتوسط العام لإجمالي المتغيرات (3.31) لآراء مراقبي الحسابات، (3.17) لآراء المستثمرين، مما يدل على وجود الارتباط بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وبالتالي نرفض الفرض الأول ونقبل فرض العدم.

**الفرض الثاني:** لا توجد علاقة ارتباط طردية بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

يلخص الجدول رقم (7) التحليل الإحصائي للعلاقة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

**جدول رقم (7)**

| | مراقبي الحسابات | | المستثمرين | |
|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الإنحراف المعياري |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 – درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات. | 3.60 | 0.92 | 3.27 | 1.15 |
| 2 – مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية. | 2.80 | 1.11 | 3.07 | 0.97 |
| 3 – التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة. | 3.10 | 1.08 | 2.95 | 1.13 |
| 4 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب إدارة المنشأة. | 3.42 | 1.00 | 3.32 | 0.97 |
| 5 – خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن غش واختلاسات الموظفين بالمنشأة. | 3.55 | 0.87 | 3.20 | 0.97 |
| **الإجمالي** | 3.29 | 0.99 | 3.16 | 1.03 |

يتضح من الجدول رقم (7) آتفاق آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات على فجوة التوقعات بالمراجعة، حيث بلغ المتوسط العام الإجمالي للمتغيرات (3.29) لآراء مراقبي الحسابات في أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات، (3.16) لآراء المستثمرين في أتجاه التأثير لآليات حوكمة الشركات.

مما يدل على وجود الارتباط بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وبالتالي نرفض الفرض الثاني ونقبل فرض العدم.

## الخلاصة – النتائج – التوصيات

تناول هذا البحث محاولة دراسة وتحليل أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وذلك من خلال استطلاع لآراء مراقبي الحسابات والمستثمرين. فقد أظهرت الدراسات السابقة أن فجوة التوقعات تتكون من عنصرين أساسيين هما: (1) فجوة المعقولية والتي تنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع من مراقبي الحسابات إنجازه وبين مدى معقولية إنجاز تلك التوقعات من جانب مراقب الحسابات، (2) فجوة الآراء وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من قبل المجتمع والآداء الفعلي لمراقب الحسابات. وقد كان ذلك من أحد الأسباب لتعرض بعض المؤسسات الأمريكية إلى أزمات مالية كبيرة (على سبيل المثال شركة أنرون للطاقة وشركة وورلدكوم للاتصالات)، وكذا خسارة مساهمي تلك الشركات كل أو معظم استثماراتهم بها وفقد آلاف العاملين وظائفهم ومعاشاتهم، وكان من نتائج ذلك كله تأثر ثقة المستثمرين في تقرير مراقب الحسابات حيث أنه لا يحقق لهم ما يتوقعونه، مما كان الدافع نحو ظهور مفهوم حوكمة الشركات والذي حظي باهتمام كبير لما يمثله من قواعد قانونية ومحاسبية ومالية واقتصادية تحكم وتوجه الإدارة بالشركات بما يعود بالنفع على مساهميها والمتعاملين معها، وذلك من خلال آليات حوكمة الشركات التي تهدف إلى:

أ - توفير قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وتوفر الإفصاح الكافي والشفافية من خلال البيانات المالية من مستثمرين وبنوك ومحللين ماليين، وكذلك أعداد وتوفير نشرات الدعوة إلى الاكتتاب في الأسهم والسندات تطبيقاً لمتطلبات القانون والهيئات الرقابية.

ب - توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب وذلك من خلال مراجعتها من قبل جهة مستقلة (مراقب الحسابات) وفقاً لمعايير مراجعة مقبولة ومتعارف عليها وكذا من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية.

وقد حاولت الدراسة في هذا البحث، توضيح مدى مناسبة ومعقولية توقعات المستثمرين، ودرجة تلبية مراقبي الحسابات لتلك التوقعات، وأثر ذلك على وجود فجوة بين توقعات كل منهما، ودور آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل، والمرتبطة بمراقبي الحسابات في محاولة تضييق وعلاج تلك الفجوة.

ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1 - لقد أتفقت آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

2 - أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل هي خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب الإدارة، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.

3 - لقد أتفقت آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين على وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

4 - أن أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات هي درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.

5 - يحقق اتباع آليات حوكمة الشركات قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لآليات حوكمة الشركات.

6 - توفر الدراسة إشارات بالمدخل المطلوب لتضييق الفجوة وبالتالي تقليل الانتقادات الموجهة لمهنة المراجعة، وأيضاً تقليل ظاهرة المقاضاة التي يتعرض لها مراقبي الحسابات حالياً.

وفي هذا الإطار توصي الدراسة بما يلي:

1 - ينبغي تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات التي يتم اتخاذها لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بالإتساق مع المعايير والقواعد العالمية، مثل إلزام الشركات بتقديم تقارير مالية ربع سنوية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.

2 - ينبغي تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات الموحد، قانون سوق المال الجديد، قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

3 - ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهام مراقبي الحسابات ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم.

4 - ضرورة تحديد واجبات مراقب الحسابات على أساس فهم واضح لطبيعة وأهداف وظيفة المراجعة في المجتمع، وتعديل توقعات المجتمع عن طريق سبل الاتصال الفعال وزيادة وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المراجعة وأهدافها.

5 - وأخيراً ينبغي المشاركة الفعالة في عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات، ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه بكافة الشركات المصرية، خاصة تلك المقيدة بالبورصة ومناقشته مع جميع الأطراف المعنية.

# المراجـــع

## أولاً – المراجع العربية:


1 - أحمد، عادل عبد الرحمن، "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، 2003.

2 – راضي، محمد سامي، "فجوة التوقعات في المراجعة: التشخيص والحلول – دراسة انتقادية" **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية:** كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس 1999، الجزء الثاني.

3 – صالح، رضا إبراهيم، "تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين – دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر"، **مجلة البحوث المحاسبية**، المجلد السادس: العدد الثاني، 2002.

4 – لطفي، أمين السيد، "رؤية ديناميكية لتطوير هيكل فجوة التوقعات في المراجعة"، **مجلة الدراسات المالية والتجارة:** كلية التجارة – جامعة القاهرة – العدد الأول، 2003.


## ثانياً: المراجع الأجنبية:


5 - Abdel-Khalik, A.R., “Reforming Corporate Governance Post Enron: Shareholder; Board of Trustees and the Auditor”, **Journal of Accounting and Public Policy**, 21 (2), 2002.

6 - AICPA, “The Report of the Cohen Commission to Study the Auditor’s Responsibility”, (N.Y.: AICPA, 1978).

7 - Chandler, R. and Edwards, J.R., “Recurring issues in auditing : back to the future?” **Accounting Auditing and Accountability Journal,** Vol. 9, No. 2, 1996, pp: 4-29.

8 - Clark L. D. Wojcik and R. Bauer, “Corporate Governance, Cross Listing, and Managerial Response to stock price Discounting: Royal Ahold market arbitrage – Amsterdam and New York, 1973, 2004, from http://www.ssrn.com

9 - Cohen J. M., et al., “Corporate Governance and the Audit Process”, **Contemporary Accounting Research** 19, (4), winter 2002, pp: 573-594.

10- Cohen, J. R., and Hanno D. M., “Auditor’s Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments”, **Auditing: A Journal of Practice and Theory:** 19, (2) fall, 2000, pp: 133-146.

11- Demirag, I S., and M. Wright “Corporate Governance: Overview and Research agenda” , **British Accounting Review**, 2000.

12- Dezoort, F.T., and S.Salterio, “The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge of Audit Committee Members Judgments", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**: 20, (2), Sep. 2001, pp: 31-47.

13- Epstein M., and M. Geiger, “Recent evidence of the expectation gap”, **Journal of Accountancy,** 177 (1), 1994, pp: 60-66.

14- Gay G. S., and Reid L., “Users Perceptions of the auditing responsibilities for the Prevention, detection and reporting of fraud, other Illegal Acts and Error”, **Australian Accounting Review,** May, 1997, pp: 51-61.

15- Gibson K., et al., "Do We Understand Each other?" **Journal of Accountancy,** January, 1998, pp: 53-59.

16- Goodwin J., and Seow J. L., "The Inffuence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore", **Accounting and Finance,** 42, 2002, pp: 195-223.

17- Hopkins M., "Corporate Social responsibility word, News iten, (WWW.mhc international Combigpicture. btm). July 2000.

18- Holt G. and P. Moizer, "The Meaning of Audit reports", **Accounting and Business Research,** 187, 1999, pp: 111-121.

19- Humphrey G., et al., "The Audit Expectation Gap in The U.K", **London The Research Board** ICAEW, 1992.

20- Imhoff J.R. and Eugene A., "Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance", **Auditing: A Journal of Practice and Theory,** January, 2003, pp: 1-26.

21- Julie: M., "A History of Corporate Governance", **An Australian Perspective** July, 2001, pp: 1-33.

22- Klein A., "Economic Determinants of Audit Committee Independence", **The Accounting Review,** 77, (2), April 2002, pp: 435-452.

23- Maureen N., "Corporate Governance and Client investing", **Journal of Accountancy**, January, 2004.

24- Solomon J., and A. Solomon, "Corporate Governance and Accountability", From: (http://www.ssrn.com) 2004.

25- Sweeney Breda, "Bridging the expectations Gap- On Shakey foundations", **Accountancy Ireland,** Apr. 1997, pp: 18-20.

26- Zeune Gary D., "Bloodhounds not Watch dogs!" **Business Credit,** Sep. 1997, pp: 30-32.

# ملحق البحث

## قائمة استقصاء

**إلى السادة/ مراقبي الحسابات والمستثمرين**

تحية طيبة وبعد ...

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان "دراسة آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين بجمهورية مصر العربية في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة". وتعد هذه القائمة جزء من البحث، ونظراً لخبرتكم العملية في هذا المجال، فإن إجاباتكم على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، سيكون محل تقديري، وسوف يساعدني في الوصول إلى نتائج قيمة تخدم الأطراف المعنية.

ويؤكد الباحث أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير.

**الباحث**

**د. إبراهيم السيد المليجي شحاته**

**كلية التجارة – جامعة الإسكندرية**

**الجزء الأول: بيانات عامة يرجى الإشارة إلى الإجابة المناسبة:**

1 - لأي المجموعات تنتمي من ناحية العمر؟

- أقل من 25 سنة
- من 25 سنة إلى 34
- من 35 سنة إلى 44 سنة
- من 45 سنة إلى 54 سنة
- من 55 سنة إلى 64 سنة
- 64 سنة وأكثر

2 - ما هي وظيفتك الحالية؟

- مراقب حسابات
- محلل مالي
- مدير مالي أو رئيس حسابات لإحدى الشركات المساهمة.
- أكاديمي.
- أخرى

3 - ما هي الدرجة العلمية التي تحملها حالياً؟

- مؤهل أقل من جامعي.
- مؤهل جامعي.
- ماجستير
- دكتوراه

4 - كم عدد السنوات التي قضيتها في عملك الحالي؟

- أقل من 5 سنوات
- من 5 إلى 10 سنوات
- من 10 – 15 سنة.
- من 15 – 20 سنة.
- من 20 – 25 سنة.
- أكثر من 25 سنة.

## الجزء الثاني:

**س1:** إلى أي مدى ترى أن آليات حوكمة الشركات التالية تؤثر على درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية.

| آليات الحوكمة | تؤثر جداً | تؤثر | لا أرى | لا تؤثر | لا تؤثر نهائياً |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | | | | | |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | | | | | |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | | | | | |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | | | | | |
| 5 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | | | | | |
| 6 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | | | | | |
| 7 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | | | | | |
| 8 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة. | | | | | |

**س2:** إلى أي مدى ترى أن آليات حوكمة الشركات التالية تؤثر على قيام مراقب الحسابات بتحمل المسئولية تجاه جميع الأطراف التي يمكن أن تعتمد على تقرير المراجعة في اتخاذ قراراتها.

| آليات الحوكمة | تؤثر جداً | تؤثر | لا أرى | لا تؤثر | لا تؤثر نهائياً |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | | | | | |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | | | | | |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | | | | | |
| 5 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | | | | | |
| 6 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | | | | | |
| 7 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | | | | | |
| 8 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة. | | | | | |

**س3:** إلى أى مدى ترى أن آليات حوكمة الشركات التالية تؤثر على قيام مراقب الحسابات بالتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.

| آليات الحوكمة | تؤثر جداً | تؤثر | لا أرى | لا تؤثر | لا تؤثر نهائياً |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | | | | | |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | | | | | |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | | | | | |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | | | | | |
| 5 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | | | | | |
| 6 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | | | | | |
| 7 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | | | | | |
| 8 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة. | | | | | |

**س4:** إلى أي مدى ترى أن آليات حوكمة الشركات التالية تؤثر على عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة.

| آليات الحوكمة | تؤثر جداً | تؤثر | لا أرى | لا تؤثر | لا تؤثر نهائياً |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | | | | | |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | | | | | |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | | | | | |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | | | | | |
| 5 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | | | | | |
| 6 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | | | | | |
| 7 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | | | | | |
| 8 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة. | | | | | |

**س5:** إلى أي مدى ترى أن آليات حوكمة الشركات التالية تؤثر على عدم أحتواء القوائم المالية على بيانات مضللة ناتجة عن تلاعب الموظفين.

| آليات الحوكمة | تؤثر جداً | تؤثر | لا أرى | لا تؤثر | لا تؤثر نهائياً |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة. | | | | | |
| 2 – مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. | | | | | |
| 3 – قوة واستقلال لجنة المراجعة. | | | | | |
| 4 – درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة. | | | | | |
| 5 – التغير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية. | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 – درجة الاستقلال لمراقب الحسابات. | | | | | |
| 7 – مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية. | | | | | |
| 8 – مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة. | | | | | |